Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized
Public Disclosure Authorized

مجموعة البنك الدولي
منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

التقرير الخاص برصد ومتابعة الاقتصاد الليبي

خريف 2023

التقرير الخاص برصد ومتابعة الاقتصاد الليبي

خريف 2023

جدول المحتويات

الصناديق	3
المختصرات	4
موجز تنفيذي	5
لتطورات الاقتصادية الأخيرة	8
الصراع و هشاشة الوضع والحوكمة	8
االنمو	15
القطاع الخارجي	20
المالية العامة	21
التطورات الاجتماعية الأخيرة	24
الفقر والهشاشة	24
الخدمات الصحية	26
التعليم	26
المياه والصرف الصحي	27
النفاذ إلى الكهرباء	27
التوقعات	29

الصناديق

الصندوق 1: مأساة درنة وحوكمة قطاع المياه في ليبيا 9
الصندوق 2: التقدم المحرز مؤخرا نحو إعادة توحيد مصرف ليبيا المركزي 13
الصندوق 3: الآثار الاقتصادية لعاصفة دانيال: التقييم السريع لاحتياجات الإعمار 22
الصندوق 4: أهمية التخطيط للاستثمار العام 16

الرسوم البيانية:

الرسم البياني 1: التكاليف المالية للنزاع على قطاع المياه (2012-2019) 11
الرسم البياني 2: ميزانية الشركة العامة للمياه والصرف الصحي ، 2018 (بمليون الدولار الأمريكي) 11
الرسم البياني 3: ليبيا: تراجع العنف بشكل كبير منذ 2011 11
الرسم البياني 4: تسجيل حوادث عنف في جميع أنحاء البلاد و تركزها بشكل كبير في المناطق الغنية بالنفط 11
الرسم البياني 5: ليبيا: أداء النمو الأكثر تقلبا في جميع أنحاء العالم 14
الرسم البياني 6: تواصل اعتماد إنتاج النفط بشكل كبير على الظروف السياسية والأمنية منذ عام 2011 14
الرسم البياني 7: التنويع في ليبيا: ركود على مدى عقود 14
الرسم البياني 8: الفوارق بين المناطق، مصدر للتوتر السياسي 15
الرسم البياني 9: إعادة التوزيع غير العادل بين المناطق لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في 2023 15
الرسم البياني 10: قطاع النفط: زيادة كبيرة في الإنتاج مع تقلص عائدات الصادرات نتيجة انخفاض أسعار النفط 15
الرسم البياني 11: بعد المواقع الجغرافية لحقول النفط والغاز عن المناطق التي غمرتها الفيضانات 16
الشكل 12: التوزيع القطاعي للأضرار والخسائر 16
الشكل 13: التوزيع الإقليمي للأضرار والخسائر 16
الشكل 14: التأثير المحدود على الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 والذي يمكن أن يزيد في عامي 2024 و 2025 17
الشكل 15: تؤثر الفيضانات على جميع القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاعي النفط والتعدين 17
الجدول 1: خسارة الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة (الاختلاف النسبي مقابل سيناريو العمل المعتاد) 18
الرسم البياني 16: التراجع التدريجي للتضخم في 2023 18
الرسم البياني 17: ملاحظة تراجع التضخم في جميع المناطق في 2023 19
الرسم البياني 18: نمو المعروض النقدي والعملة خارج النظام المصرفي في 2023 19
الرسم البياني 19: زيادة ملحوظة في ميزان الحساب الجاري وصافي الاحتياطيات الرسمية في 2022 20
الرسم البياني 20: انخفاض أسعار النفط وانخفاض فائض الميزان التجاري خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2023 21
الرسم البياني 21: حققت حكومة الوحدة الوطنية فائضا ضريبيا خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2023 22
الرسم البياني 22: أهمية حجم الإنفاق الرأسمالي ولكن يوجه جزء كبير منه نحو المؤسسة الوطنية للنفط 23
الرسم البياني 23: التأثيرات المتنوعة: كيفية تحديد الاستثمارات الخاصة في قطاعات محددة لمخرجات الناتج المحلي الإجمالي 23
الرسم البياني 24: لا يزال الفقر يمثل تحديا في شرق ليبيا وجنوبها 24
الرسم البياني 25: تستخدم نسبة كبيرة من الأسر استراتيجية التكيف لتغطية احتياجاتها الأساسية 25
الرسم البياني 26: اعتماد الليبين على التداين لتلبية احتياجاتهم الأساسية و ذلك بشكل رئيسي من الأصدقاء والعائلة 25
الرسم البياني 27: حصول جودة نظام التعليم في ليبيا على أدنى المستويات على مستوى العالم 27
الجدول 2: المؤشر الكلي لتوقعات الفقر (التغير السنوي في النسبة المئوية ، ما لم يذكر خلاف ذلك) 31

ملاحظة: لا تعكس الحدود والألوان والفئات والمعلومات الأخرى المعروضة على أي خريطة في هذا العمل أي حكم أو موقف من جانب البنك الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم و لا تدل على أي تأييد أو قبول لهذه الحدود المختصرات

المختصرات

ACLED	موقع النزاع المسلح وبيانات الأحداث
CBL	مصرف ليبيا المركزي
CGE	نموذج التوازن العام المحسوب
CPI	مؤشر أسعار المستهلك
EU	الاتحاد الأوروبي
FAO	منظمة الأغذية والزراعة
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
GAWR	الهيئة العامة للموارد المائية
GCD	الشركة العامة لتحلية المياه
GCWW	الشركة العامة للمياه والصرف الصحي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
GECOL	الشركة العامة للكهرباء الليبية
GNS	حكومة الاستقرار الوطني
GNU	حكومة الوحدة الوطنية
HoR	مجلس النواب
IMF	صندوق النقد الدولي
JENA	التقييم المشترك لاحتياجات التعليم
LNA	الجيش الوطني الليبي
LYD	الدينار الليبي
MEB	سلة الحد الأدنى للإنفاق
MMRP	مشروع النهر الصناعي
MSNA	تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات
NOC	المؤسسة الوطنية للنفط
OCHA	مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
OPEC	منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)
RDNA	التقييم السريع لاحتياجات الإعمار
PHC	الرعاية الصحية الأولية
RTGS	التسوية الإجمالية الحينية
UN	الأمم المتحدة
UNICEF	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
UNITAR	معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
WHO	منظمة الصحة العالمية
WLGP	مشروع غاز غرب ليبيا

موجز تنفيذي

في سبتمبر 2023 ، ضربت العاصفة دانيال ليبيا، مما أدى إلى اختراق سدين و سبب فيضانات كبيرة وخسائر في الأرواح وأضرار مادية في درنة والمناطق المحيطة بها. وكشفت اخر بيانات وكالات الأمم المتحدة عن ما يقارب 4.000 حالة وفاة وفقدان ما يناهز 9.000 شخص و نزوح حوالي 40.000 ساكن. وبحسب تحليل الأقمار الصناعية فقد تتعرض حوالي 30.975 لأضرار مرئية داخل محافظات درنة والجبل الأخضر والمرج وبنغازي. بالإضافة إلى احتمال تعرض 346 كيلومترا من الطرق الى أضرار.

في أعقاب الكارثة، شهدت ليبيا لحظة نادرة من الوحدة والتضامن. فقد قدم المجتمع المدني دعما أوليا للمناطق المتضررة. وقد قدر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية الاحتياجات الإنسانية بمبلغ 71.4 مليون دولار أمريكي. وخصصت حكومة الوحدة الوطنية 412 مليون دولار أمريكي (2 مليار دينار ليبي) لصندوق إعادة إعمار بنغازي ودرنة. في نفس الوقت، صادق مجلس النواب على 2.1 مليار دولار أمريكي (10 مليار دينار ليبي) للتعافي ، بالرغم من غياب آلية تمويل واضحة. كما خصصت حكومة الوحدة الوطنية راتبا إضافيا لمدة شهر لموظفي الخدمة المدنية في المناطق المتضررة.

سلط اختراق السدين الضوء على أوجه القصور الموجودة في الاستثمار العام والتخطيط الخاص بالصيانة والإنفاق. فلمدة سنوات ضل الإنفاق الاستثماري متغير تكيف لتقلبات عائدات النفط، مما أدى إلى مخصصات إنفاق متقلبة و لا يمكن توقعها. تمثل عمليات الصيانة جزءا من الفصل 2 ولكن التخصيص يبقى محدودا. ففي عام 2022، تم تخصيص أكثر من 70 في المائة من الفصل 2 للوزارات السيادية والإنفاق الأمني. علاوة على ذلك، عندما يرتفع الإنفاق الاستثماري الرسمي نسبيا (15.3 في المائة من إجمالي الإنتاج المحلي في عام 2022) غالبا ما يتم توجيه جزء كبير من الأموال نحو المؤسسة الوطنية للنفط والنفقات المتعلقة بالأمن. في حين يتم تخصيص جزء صغير فقط لمشاريع البنية التحتية. ويبدو أن هذه القرارات تتخذ على أساس مرتجل، وتفتقر إلى رؤية اقتصادية متماسكة وإلى التمعن في الاحتياجات والآثار التنموية المتوسطة والطويلة الأجل. في النهاية، يعتبر الحيز المالي للإنفاق الاستثماري ضيقا نسبيا: إذ يمثل الإنفاق العام على الرواتب والإعانات والتحويلات 70

في المائة من إجمالي الإنفاق أو ما يقارب 33 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

عمق الفقر والتفاوتات بين المناطق من الهشاشة تجاه الفيضانات والكوارث. فهما يمثلان المحركين الرئيسيين لهشاشة الوضع في ليبيا. اذ يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في طرابلس نسبة أعلى ب 35 في المائة من درنة والبطنان، المناطق الأكثر حرمانا وفقا لتحليل البيانات الضخمة. تشير نسبة تتراوح بين 84 و97 في المائة من الأسر في المقاطعات الشرقية والجنوبية إلى وجود عوائق كبيرة تحول دون الحصول على الرعاية الصحية، مقارنة بنسبة 40 في المائة في المناطق الغربية. وفي نفس الوقت، كما تعتبر جودة التعليم منخفضة و متراجعة. فقد تم اعتبار نظام التعليم الليبي الأسوأ بين 144 دولة مشمولة بتقرير التنافسية العالمي الأخير الذي شمل ليبيا (2015).

تسببت الفيضانات في اضطرابات محدودة في قطاع النفط و بالتالي لم تؤثر على لاقتصاد الوطني الذي من المتوقع أن يشهد انتعاشا ملحوظا بين 2023 و 2024. اذ لم يتأثر إنتاج النفط بالعاصفة والفيضانات في درنة وان تم إغلاق محطات تصدير النفط لبضعة أيام فقط لأسباب احترازية. كما يفسر تواضع مساهمة محافظة درنة في الناتج المحلي الإجمالي لليبيا (1.75 في المائة) وضعف مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد (أقل من 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) ، وهو القطاع الأكثر تضررا من الفيضانات، محدودية اثر هذه الكارثة على نسبة النمو. لهذا فانه من المتوقع أن ينمو الاقتصاد بنسبة 14.1 في المائة في عام 2023. منتعشا من الانكماش التي سجل في عام 2022 (ناقص 1.2 في المائة) و يتوقع ان تبلغ نسبة النمو 4.7 في المائة في عام 2024 بافتراض عدم تأثر إنتاج النفط بأي اضطرابات أمنية أواجتماعية

ومع هذا تبقى هذه التوقعات الايجابية محاطة بحالة من عدم اليقين بفعل بعض التحديات وخاصة المرتبطة بالصراع، والتطورات الاقتصادية العالمية. فامكانية تباطؤ الاقتصاد الصيني يمكن أن تؤثر سلبا على الطلب على النفط و على أسعاره. بينما يمكن ان يؤدي الصراع في الشرق الاوسط إلى ضغوط تصاعدية على أسعار الطاقة مما قد يؤثر ايجابيا على عائدات الصادرات الليبية. إضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي التوترات الجيوسياسية المتزايدة إلى تعكير الوضع الأمني وتقويض حالة الاستقرار الحالية.

تعتبر تحديات النمو والتنمية المتوسطة الأجل في ليبيا كبيرة وملحة. ومن أهم هذه التحديات تسريع النمو و استقراره. فقد تقلص نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 54 في المائة بين عامي 2010 و 2022. علاوة على ذلك، كان الاقتصاد الليبي من بين أكثر الاقتصادات تقلبا خلال العقد الماضي بسبب الصراع وعدم الاستقرار والتشرذم والحصار على تصدير النفط وضعف السياسات الاقتصادية. ويتمثل التحدي الآخر في تنويع الاقتصاد بغاية جعل النمو أكثر خلقا للعمل، وأكثر شمولية للنساء والشباب وأقل انبعاثا للكربون. ويمكن تحقيق ذلك عبر تعزيز رأس المال البشري وإعادة بناء الهياكل الأساسية. وفي هذا السياق يمكن أن يمثل بناء نظام تحويل نقدي واسع وشفاف وفعال حلا لإصلاح المالية العامة والقطاع

العام وإعادة بناء الثقة بين المواطنين والدولة. يرتبط ما ورد أعلاه جزئيا بالتحدي المتمثل في معالجة الشفافية و التوزيع العادل للموارد النفطية، بشكل يعتبر التفاوت بين المناطق للحد من مخاطر الصراع و الهشاشة و من أجل بناء سلام دائم. وأخيرا، يجب تعزيز الإطار المؤساساتي والاقتصادي بشكل يشمل السياسات والقدرة على الاضطلاع بهذا التحول الكبير.

يمكن للاتفاقيات المتعلقة باستجابة أكثر توحيدا وتماسكا أن تفتح الباب أمام عملية أوسع للمصالحة وإعادة الإعمار في ليبيا. وقد تكون هذه اللحظة حاسمة للاستجابة لمطالب الدولة الأكثر توحيدا وفعالية وخضوعا للمساءلة، إضافة إلى تحويل موارد ليبيا الكبيرة إلى ثروة وازدهار أكبر لجميع المواطنين.

التطورات الاقتصادية الأخيرة

الصراع و هشاشة الوضع والحوكمة

دمرت العاصفة دانيال المنطقة الساحلية الشرقية لليبيا في 10 سبتمبر 2023. انفجر سدان بسبب هطول الأمطار الغزيرة بالقرب من بلدة درنة الساحلية، و هي إحدى أفقر المناطق في ليبيا. كما غمرت المياه أجزاء كبيرة من المدينة والمناطق المحيطة بها. توفي ما يقرب من 4.000 شخص وما زال 9.000 شخص في عداد المفقودين إضافة إلى نزوح مايقارب 40.000 شخص [1]. وتؤكد تحاليل الأقمار الصناعية تضرر ما مجموعه 30.975 مبنى داخل محافظات درنة والجبل الأخضر والمرج وبنغازي ، كما تضرر ما مداه 346 كيلومترا من الطرق أو يحتمل أنها تتضررت (حسب معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث).

شكلت الكارثة في بدايتها لحظة من التضامن والوحدة الوطنية. وهرع المجتمع المدني والمجتمع الدولي والسلطات لمساعدة المناطق المتضررة. إذ تم نقل عمال الإغاثة والإمدادات من مختلف المدن إلى درنة، كما سهل التنسيق بين الجماعات المسلحة إيصال المعونات الأولية. وأعلنت حكومة الوحدة الوطنية عن تخصيص 2 مليار دينار ليبي (412 مليون دولار أمريكي) مع برنامج تحويل نقدي طارئ للأسر المتضررة (شروطه لم تحدد بعد) و 92 مليون دينار ليبي (19 مليون دولار أمريكي) لإعادة بناء المدارس المتضررة ودفع رواتب إضافية لمدة شهر واحد لموظفي الخدمة المدنية في المناطق المتضررة. كما استوردت حكومة الوحدة الوطنية دفعة أولى من المنازل المتنقلة لتوفير مأوى مؤقت لليبيين الذين دمرت الفيضانات منازلهم. ووافق مجلس النواب على 2 مليار دولار أمريكي للتعافي الجهوي. لكن لا يزال مصدر التمويل غير واضح.

يقوم أكثر من 24 بلدا ومنظمة دولية بتنسيق الاستجابة لمساعدة السلطات الليبية في معالجة الأزمة. فقد قام برنامج الأغذية العالمي بمضاعفة مساعداته ثلاث مرات، حيث دعم 16.000 فرد في 13 مدينة. مع ذلك، سيحتاج برنامج الأغذية العالمي إلى 6.5 مليون دولار

1 المصدر: https://reliefweb.int/report/libya/iom-flash-appeal-libyastorm-daniel-september-2023-june-2024 and https://reliefweb.int/report/libya/libya-floods-fact-sheet-2-fis-cal-year-fy-2023

أمريكي إضافي لـ 100.000 شخص متضرر (برنامج الأغذية العالمي - تقرير الحالة - 22 سبتمبر 2023) . ناشد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بتوفير 71.4 مليون دولار من المساعدات الإنسانية. رغم هذا، أعاق غياب نظام موحد لإدارة الأزمات في ليبيا الجهود الدولية للاستجابة لكارثة الفيضانات.

سرعان ما أعاقت الانقسامات السياسية فعالية الاستجابة. فقد تم الإعلان عن صندوقين مختلفين لإعادة إعمار درنة: هما صندوق بنغازي-درنة لإعادة الإعمار وصندوق آخر لإعادة الإعمار لم ينشئ أو يعلن بعد من قبل مجلس النواب. كما اعلنت كل حكومة عن مؤتمر دولي خاص بها لإعادة الإعمار. نظم الأول من قبل حكومة الاستقرار الوطني في أوائل تشرين الثاني / نوفمبر بينما لم يعقد الثاني حتى الآن. و قد أدت الاستجابة البطيئة وغير المنظمة، الى حالة من الغضب في مدينة درنة و إلى احتجاجات في 18 سبتمبر 2023.

دعا المجتمع الدولي من خلال الممثل الخاص للأمين العام لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى استجابة موحدة. إذ يجب أن تتم إعادة إعمار المناطق المتضررة من الفيضانات بسرعة و بناء على تقييم موثوق ومستقل وموضوعي للأضرار والاحتياجات مع تقديرات تكلفة محددة و مهنية وعمليات تعاقد و شرائات شفافة.

أظهرت الكارثة بعض تحديات الحوكمة الاقتصادية في البلاد. إذ أدت سنوات من الصراعات والانقسامات إلى نقص في الاستثمار العام و في صيانة البنية التحتية الأساسية. ويشمل ذلك قطاع المياه (الصندوق 1). كما سلطت الكارثة الضوء على الحاجة إلى تطوير استراتيجية محددة للتكيف مع تغير المناخ في البلدان التي تعاني من هشاشة الوضع مثل ليبيا. يحتاج السكان المعرضون للتغيرات المناخية في سياق عدم الاستقرار السياسي إلى دعم من قبل تدابير واستثمارات للتكيف. و يشمل ذلك بالخصوص أنظمة الإنذار المبكر واستثمارات التأهب لمواجهة للكوارث وتشييد المباني المرنة.

الصندوق 1: مأساة درنة وحوكمة قطاع المياه في ليبيا

تعد ليبيا واحدة من أكثر دول العالم ندرة للمياه، حيث يبلغ متوسط الموارد المائية المتجددة حوالي 100 متر مكعب للفرد سنويا. و يمثل هذا واحد على عشرة من عتبة الندرة المعتمدة دوليا. فلا يوجد في البلاد أنهار جارية أو بحيرات أو أي مصدر متجدد آخر للمياه العذبة بكميات كافية لإنشاء زراعات راسخة. استثمرت البلاد على نطاق واسع—ما يقدر بنحو 41 مليار دولار أمريكي—في بناء البنية التحتية للمياه. ووقعت معظم هذه الاستثمارات بين عامي 1983 و 2010. كما شملت البنية التحتية الجوفية لاستخدام مصادر المياه العميقة. إذ تمثل المياه الجوفية المصدر الرئيسي للمياه وتغطي حوالي 83 في المئة من إمدادات المياه. من جهة أخرى ، تغطي المياه السطحية (بما في ذلك السدود) حوالي 5 في المائة فقط..

2 كما أشار المجلس الرئاسي الليبي في 24 سبتمبر

تتولى وزارة الموارد المائية والهيئة العامة للموارد المائية مسؤولية الإدارة الشاملة للموارد المائية والتخطيط الاستراتيجي وصنع السياسات. وقد تم تقسيم مسؤولية تنفيذ الاستراتيجيات والخطط والمشاريع بشكل رئيسي بين ثلاثة مؤسسات وطنية مملوكة للدولة: الشركة العامة للمياه والصرف الصحي ، وهيئة مشروع النهر الصناعي ، والشركة العامة لتحلية المياه. و لكل مؤسسة أيضا شركات تابعة ووحدات تشغيل جهوية.

عانى قطاع المياه من أضرار جسيمة بسبب النزاع المسلح الذي أضر بقدرته الإنتاجية و زاد من تكاليفه التشغيله ما أدى إلى خسائر اقتصادية كبيرة للبلد والسكان. تعتبر البنية التحتية للمياه عرضة لهجمات مستهدفة يمكنها أن تعطل بسهولة القدرة على الإنتاج والتوزيع. و يتضح ذلك مرارا وتكرارا عبر عمليات الانقطاع التي تسببها مجموعات الميليشيات. إضافة إلى ذلك، تسبب للنزاع المسلح في آثار رئيسية مثل عدم القدرة على التنبؤ بالنفقات المالية بسبب تعطل إيرادات قطاع النفط والغاز. و أدى ذلك بدوره إلى خفض النفقات الرأسمالية (الرسم البياني 1 و 2). ارتفعت تكاليف الوحدة لكل متر مكعب بأسعار السوق في مشروع النهر الصناعي من 0.21 دولار أمريكي في عام 2011 إلى 0.26 دولار أمريكي في عام 2020، أي بزيادة قدرها حوالي 25 بالمائة. وتعكس هذه الزيادة بشكل رئيسي خسارة مشروع النهر الصناعي لوفورات الحجم من خلال العمل بنسبة 50 في المائة من القدرات. ونتيجة لذلك ، قدرت التكاليف المالية للنزاع على قطاع المياه الليبي بنحو 2.2 مليار دولار أمريكي في عام 2019[3] ، حيث دفع سكان المناطق الحضرية أعلى سعر لندرة المياه بسبب النزاع، خاصة وأن نقص المياه أصبح متكررا ومنتظما في المدن.

بالإضافة الى الطابع الاستثنائي ومستوى هطول الأمطار غير المسبوق، تعكس مأساة درنة أيضا حالة القطاع العام الليبي، مع زيادة تدهور البنية التحتية العامة والحوكمة على مدى عقود و الذي تفاقم بسبب الصراع. توجد حاجة ماسة إلى استثمارات جديدة (وصيانة مناسبة) وإدارة أفضل من أجل ضمان السلامة وتلبية المتطلبات الأساسية للسكان. تم بناء السدود المنهارة المسؤولة عن مأساة درنة من عام 1973 إلى عام 1977 للسيطرة على الفيضانات وري الأراضي الزراعية وتوفير المياه للمجتمعات المجاورة. ومن المعروف تاريخيا أن درنة معرضة للفيضانات حيث شهدت أربعة فيضانات هامة بين عامي 1942 و 1986. و كانت هذه الفيضانات في الواقع السبب في بناء السدين. تم الإبلاغ عن وجود تشققات في السدود و ارسال تحذيرات من مخاطر الفيضانات في درنة في وقت مبكر من عام 1998 ومؤخرا أيضا في عام 2022.[4]

3 البنك الدولي، «الطريق الطويل نحو المؤسسات الشاملة في ليبيا» (واشنطن العاصمة: البنك الدولي، 2023).

4 كشفت صحيفة نيويورك تايمز (16/09/2023)، أن دراسة أجريت عام 1998 بتكليف من الحكومة الليبية كشفت عن مشاكل هيكلية في السدود. وعلى الرغم من التأخير لمدة 10 سنوات، تم التعاقد مع شركة تركية في نهاية المطاف في عام 2008. وأدى تأخير الدفع من قبل الحكومة إلى بدء المشروع في عام 2010.

الرسم البياني 1: التكاليف المالية للنزاع على قطاع المياه (2012-2019)

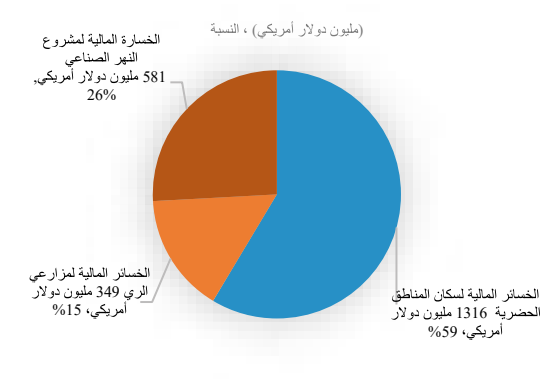

Source: General Company for Water and Wastewater.

الرسم البياني 2: ميزانية الشركة العامة للمياه والصرف الصحي ، 2018 (بمليون دولار أمريكي 2019

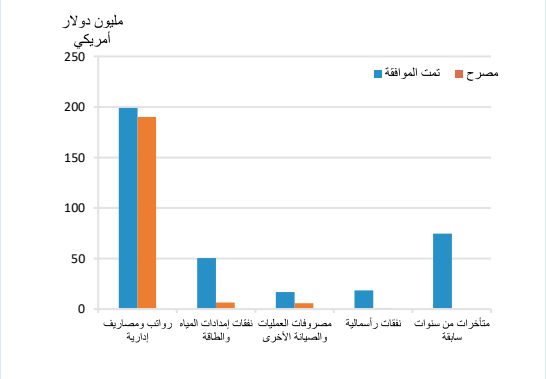

Source: World Bank.
Note: MMRP= Man-Made River Project.

يعتبر هذا التقدم ضعيفا حيث حدثت اشتباكات متفرقة ومكثفة في بعض الأحيان في مناطق مختلفة بما في ذلك طرابلس في أغسطس 2023. وغالبا ما تنطوي التوترات السياسية على تهديدات بحصار على إنتاج النفط أو مرافق التصدير (الرسم البياني 4)5 . ومن شأن ذلك أن يؤثر تأثيرا جوهريا على الاقتصاد الليبي. على سبيل المثال، يقدر أن الحصار المفروض على صادرات النفط الليبية في الفترة الممتدة من 2013 إلى 2016 قد كلف البلاد 100 مليار دولار (173 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) (غدار وجورج ولويس، 2016). بلغت قيمة الحصار النفطي في عام 2020 أكثر من 12 مليار دولار أمريكي (26 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) إضافة إلى آثار غير مباشرة على الاقتصاد بأكمله باعتبار انخفاض الاستثمار العام.

رغم إحراز بعض التقدم ، لا يوجد توافق في الآراء حول العملية الانتخابية حتى الآن. وافق مجلس النواب في أكتوبر 2023 على مشروع القوانين الانتخابية ودعا

الرسم البياني 3: تراجع العنف بشكل ملحوظ منذ عام 2011.

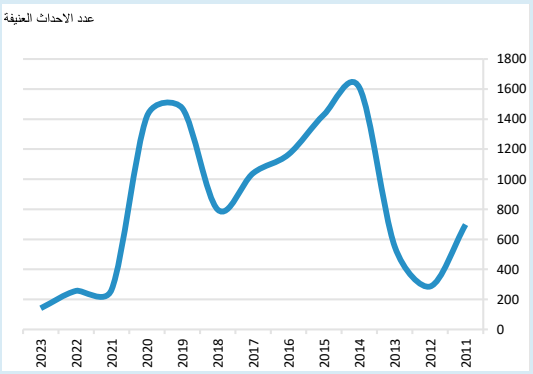

المصدر: مشروع موقع النزاع المسلح و بيانات الأحداث

الرسم البياني 4: تسجيل حوادث عنف في جميع أنحاء البلاد و تركزها بشكل كبير في المناطق الغنية بالنفط

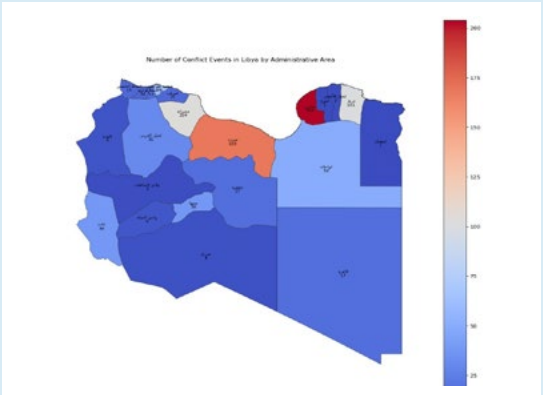

5على سبيل المثال، في أواخر يونيو/حزيران 2023، هددت حكومة الاستقرار الوطني بحظر صادرات النفط والغاز من الأراضي الخاضعة لسيطرتها، بدعوى أن إدارة طرابلس تهدر عائدات الطاقة. وفي الوقت نفسه، هدد الجيش الوطني الليبي بالعمل العسكري ما لم يتم تقسيم عائدات النفط بشكل عادل.

إلى إنشاء حكومة مؤقتة موحدة جديدة للإشراف على العملية الانتخابية. رغم ذلك، رفض المجلس الأعلى للدولة هذه التعديلات كما رفض رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية التنحي قبل الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

ستكون عملية إعادة توحيد مصرف ليبيا المركزي، إذا تم تنفيذها بشكل فعال، خطوة رئيسية نحو شفافية وإدارة أفضل للاقتصاد. فقد تكفل المصرف المركزي بإدارة الموارد العامة للبلاد طوال فترة الازمة (الصندوق 2). وستكون عملية اعادة توحيده التي تم الإعلان عنها في 31 أغسطس 2023 الى تحسين الحوكمة العامة للبلاد وستشكل خطوة أولى نحو تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية والنقدية للبلد.

ضاع عقد من النمو الاقتصادي بسبب الصراع. وانكمش نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 54 في المائة بين عامي 2010 و 2022. تقدر الأمم المتحدة أن الصراع قد يكلف 1،411.6 مليار دينار ليبي (288 مليار دولار أمريكي) بحلول عام 2025[6]. خلال الصراع ، كان الاقتصاد الليبي أيضا من أكثر الاقتصادات تقلبا في جميع أنحاء العالم (الرسم البياني 5). خلق عدم الاستقرار الأمني في البلاد تأثيرا سلبيا مباشرا على إنتاج النفط (الرسم البياني 6). مع التنويع الاقتصادي المحدود (الرسم البياني 7) والاعتماد الشديد على صادرات المحروقات (التي تشكل 95 في المائة من إجمالي الصادرات) فضلا عن تمويل النفقات الحكومية (المشار إليها بالمتوسط الضريبي لنقطة تعادل سعر النفط البالغ 109.50 دولارا أمريكيا). إذ يؤدي أي اضطراب في إنتاج النفط إلى تقلبات كبيرة في الأداء الاقتصادي العام للبلاد.

يمثل التفاوت بين المناطق وعدم إدماج النساء والشباب تحديات إنمائية كبيرة. يظهر تحليل البيانات الضخمة بلوغ الفجوة بين أغنى منطقة وهي طرابلس وأفقرها ، درنة والبطنان ، حوالي 35 في المائة في عام 2023 (الرسم البياني 8 و 9). أدى التوزيع غير المتكافئ للإيرادات بين المناطق والعشائر إلى تفاوتات كبيرة. فقد بلغت البطالة في عام 2021 حوالي 30 في المائة لدى الشباب و 26.8 في المائة لدى النساء وفقا لمنظمة العمل الدولية، مقارنة بمتوسط وطني يبلغ 19.6 في المائة. إضافة إلى ذلك، يعتبر معدل مشاركة النساء منخفضا (34.4 في المائة مقارنة بـ 60.4 في المائة للذكور). وحتى في حالة العمل يكسبن ما يقارب ثلاث مرات أقل من الرجال العاملين. كما احتلت المرأة مستويات أدنى في المشاركة السياسية و المشاركة في المجتمع المدني والمجتمع المحلي. على هذا النحو، تلجأ النساء أكثر إلى الأسرة والمجتمع لحل النزاعات (التأثير الاقتصادي والاجتماعي للنزاع على المرأة الليبية، 2020، هيئة الأمم المتحدة للمرأة)

6 التكلفة الاقتصادية للصراع الليبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، E/ESCWA/CL6.GCP/2020/3.
تم إجراء التقدير باستخدام نموذج CGE الديناميكي وتقدير الناتج المحلي الإجمالي المحتمل المفقود مع وجود وغياب الصراع.

الصندوق 2: التقدم المحرز مؤخرا نحو إعادة توحيد مصرف ليبيا المركزي

بالنظر إلى سياسة الاقتصاد الكلي المركزية ووظائف إدارة الأصول، فإن إعادة توحيد مصرف ليبيا المركزي أمر أساسي لمستقبل ليبيا. تشير اتفاقية الصخيرات لعام 2015 إلى مصرف ليبيا المركزي على كونه «مؤسسة سيادية» (تتمتع البنوك المركزية باستقلالية مؤسسية في العديد من البلدان الأخرى لكنها ليست ذات سيادة). يمثل البنك المركزي المساهم الرئيسي في البنوك الخمسة المملوكة للدولة التي تمتلك أكثر من 90 في المائة من أصول النظام المصرفي (يحتفظ بالباقي 19 بنكا تجاريا) بينما يعمل المصرف المركزي أيضا كوكالة تنظيمية للقطاع المصرفي. و من الجدير بالذكر أنه يمتلك المصرف الليبي الخارجي، الذي يعمل كبنك خارجي لتلبية احتياجات النقد الأجنبي للاقتصاد الليبي. ويتلقى مصرف ليبيا المركزي معظم عائدات تصدير المحروقات من المؤسسة الوطنية للنفط عن طريق المصرف الليبي الخارجي. وبالتالي، تجمع الوظائف الرئيسية لمصرف ليبيا المركزي بين مسؤولية السياسة النقدية لليبيا وإدارة احتياطيات النقد الأجنبي في البلاد والإشراف على القطاع المصرفي. كما يحتفظ المصرف المركزي بالأرصدة النقدية للخزانة ويمول الإنفاق الحكومي. بالتالي، تمثل إعادة توحيد مصرف ليبيا المركزي بشكل فعال أمر بالغ الأهمية لأداء الاقتصاد الليبي، وإدارة الموارد النفطية و توزيعها، والتسوية السياسية في ليبيا.

تم تقسيم مصرف ليبيا المركزي بين فرع طرابلس وفرع البيضاء في بداية الصراع في عام 2014. كان الفرعان يعملان بشكل مستقل ويقدمان التمويل النقدي لإدارات كل منطقة. مع ذلك ، يعتبر فرع طرابلس للمصرف المركزي الوحيد القادر على توفير النقد الأجنبي من خلال خطابات الاعتماد. ساهم هذا الوضع في زيادة سعر الصرف الموازي في سوق الصرف الأجنبي و ارتفاع ضغط السيولة خاصة في الجزء الشرقي من البلاد. تم تخفيف ضغط السيولة عبر تخفيض قيمة العملة في يناير 2021 ما أدى إلى التضخم في عام 2022; تكونت فجوة أضيق بين أسعار صرف العملات الأجنبية في المسالك الرسمية وغير الرسمية، وبالتالي تخفيف السياسة النقدية. تم فصل البنوك التجارية في المنطقة الشرقية من ليبيا عن نظام التسوية الإجمالية الحينية، وهو نظام تم إنشاؤه في عام 2007 مكن من ربط أكثر من 85 في المائة من الفروع المصرفية في جميع أنحاء البلاد بمقراتها. ساهم ذلك في زيادة ضغط السيولة و استخدام النقد في المنطقة الشرقية، ما أدى إلى تفاقم انخفاض قيمة الدينار الليبي في السوق الموازية. خلال الفترة من 2015 الى 2020، قام فرع البيضاء للبنك المركزي بتمويل الحكومة المؤقتة في الشرق عبر إصدار سندات للبنوك التجارية في المنطقة، ما أدى إلى ارتفاع الدين العام المحلي (إلى 71 مليار دينار ليبي في عام 2020 أو بنسبة 46 في المائة من إجمالي الدين العام المحلي في ذلك الوقت). توقف الفرع الشرقي عن إصدار السندات في عام 2020.

اكتسبت عملية التعاون والانتقال نحو توحيد الفرعين زخما في عام 2021. و أجري تدقيق لكلا الفرعين كخطوة نحو إعادة التوحيد كما وضعت خارطة طريق. توقف فرع البيضاء عن طباعة العملة وإصدار السندات. واستأنفت سلطات طرابلس مدفوعات رواتب الموظفين في فرع البيضاء في عام 2021. كما تم توحيد سعر الصرف خلال تخفيض قيمة العملة في عام 2021. وتم تقديم نظام تسوية إلكتروني موحد في عام 2022. في أغسطس 2023، أعلن مصرف ليبيا المركزي توحيد فرعيه. وأيد مجلس النواب القرار وعين نائبا جديدا. في أكتوبر 2023، صادق المصرف المركزي على دعم الأرصدة المصرفية بقيمة 9 مليارات دينار ليبي واتخاذ اجراءات تدعم استقرار سعر الصرف وتحد من ارتفاعه في السوق الموازية. كما وافق مصرف ليبيا المركزي على هيكل تنظيمي واحد ومدير واحد لإدارة الرقابة المصرفية والنقدية من أجل تعزيز مشروع التوحيد. مع ذلك، لا تزال تحديات الحوكمة قائمة لأن مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي لم يجتمع منذ عدة سنوات. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال تعتبر مسائل طباعة العملة من قبل الفرع الشرقي في عام 2016 بما قيمته 18 مليار دينار ليبي وديون الحكومة المؤقتة بين عامي 2015 و 2020 كقضايا متنازع عليها.

الرسم البياني 5: ليبيا: أداء النمو الأكثر تقلبا في جميع أنحاء العالم

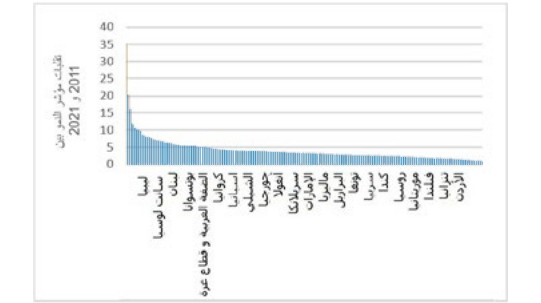

المصدر: حسابات المؤلفين بناء على قاعدة بيانات البنك الدولي.

الرسم البياني 6: منذ عام 2011، ظل إنتاج النفط يعتمد إلى حد كبير على الظروف السياسية والأمنية.

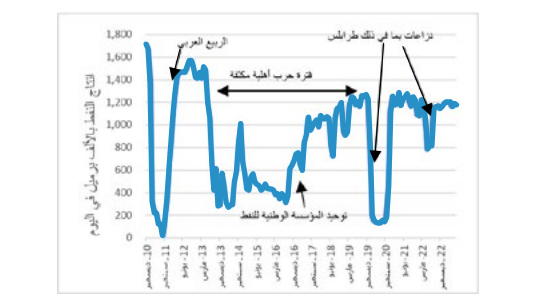

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ومنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)

الرسم البياني 7: التنويع في ليبيا: ركود على مدى عقود

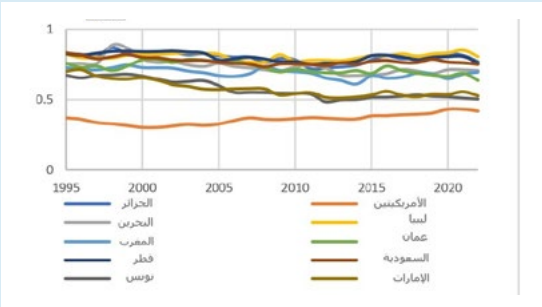

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)

ملاحظة: يشير مؤشر التنويع إلى اختلاف هيكل الصادرات حسب منتج بلد معين عن هيكل منتجات العالم. يتم حساب مؤشر التنويع عن طريق قياس الانحراف المطلق لحصة الدولة عن الهيكل العالمي. ويتراوح مؤشر التنويع من 0 إلى 1. ويكشف عن مدى الاختلافات بين هيكل التجارة في بلد أو مجموعة بلدان والمتوسط العالمي. وتشير قيمة المؤشر الأقرب إلى 1 إلى وجود اختلاف أكبر عن المتوسط العالمي. و يشكل على عكس مؤشر هيرفيندال، باستخدام الصادرات المصنفة في 4 أرقام..

النمو

نمـا إنتـاج النفـط بنسـبة 12 فـي المائـة خـلال أول 9 أشـهر مـن عـام 2023، بفضـل تحسـن الوضـع الأمنـي والإعفـاء مـن تخفيضـات الإنتـاج لمنظمـة البلـدان المصـدرة للنفـط (أوبـك). بلـغ إنتـاج النفـط في المتوسـط 1.191 مليـون برميـل يوميـا خـلال الأشـهر التسـعة الأولـى مـن عـام 2023 مقارنـة بـ 1.057 مليـون برميـل يوميـا فـي عـام 2022 (الرسـم البيانـي 10). ومـع ذلـك، لا يـزال الانتـاج دون مسـتوى مـا قبـل الصـراع البالـغ 1.71 مليـون برميـل يوميـا فـي عـام 2010.

تحـاول السـلطات اسـتعادة وزيـادة الطاقـة الإنتاجيـة. واسـتجابة لهـذه الدعـوة، اسـتأنفت ثـلاث مـن شـركات النفـط الكبـرى التـي علقـت أنشـطتها لأسـباب أمنيـة إنتاجهـا فـي أغسـطس 2023. اضافـة إلـى ذلـك، فـي عـام 2022، حولـت حكومـة الوحـدة الوطنيـة حوالـي 7 مليـارات دولار أمريكـي إلـى شـركة النفـط الوطنيـة، خاصـة للإنفـاق الاسـتثماري. ومـن المتوقـع أن يـؤدي ذلـك إلـى زيـادة الإنتـاج إلـى 2 مليـون برميـل فـي اليـوم خـلال السـنوات القادمـة مـن 3 إلـى 5 سـنوات.

فـي عـام 2023، مـن المتوقـع أن ينمـو الاقتصـاد بنسـبة 14.1 فـي المائـة. ومـن المتوقـع أن يكـون للعاصفـة والفيضانـات الأخيـرة فـي درنـة تأثيـر محـدود علـى النمـو الاقتصـادي العـام (الصنـدوق 3)، حيـث لـم يتأثـر إنتـاج النفـط بالكارثـة (الرسـم البيانـي 11). فبالرغـم مـن إغلاقهـا مؤقتـا لأسـباب احترازيـة، فقـد اسـتأنفت محطـات تصديـر النفـط عملياتهـا بعـد ذلـك بوقـت قصيـر. إضافـة إلـى ذلـك، تسـاهم درنـة بنسـبة 1.75 فـي المائـة فقـط فـي الناتـج المحلـي الإجمالـي لليبيـا، ويشـكل القطـاع الزراعـي، وهـو القطـاع

الرسم البياني 8: الفوارق بين المناطق كمصدر للتوتر السياسي

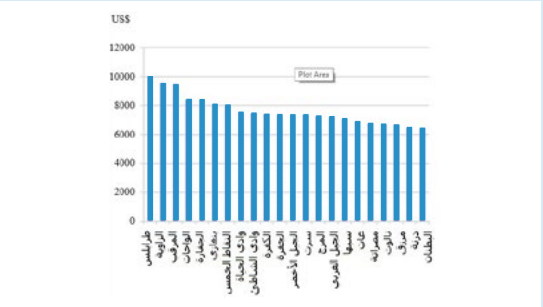

المصـدر: تقديـرات الـذكاء الاصطناعـي مـن برنامـج فيـرس (برنامـج تابـع لوكالـة ناسـا لتقييـم نفـاذ السـكان الـى الكهربـاء) عبـر قيـاس أضـواء الليـل ومـن مؤشـر الثـروة النسـبية لفيسـبوك.

الرسـم البيانـي 9: إعـادة التوزيـع غيـر المتكافـئ بيـن المناطـق لنصيـب الفـرد مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي فـي عـام 2023

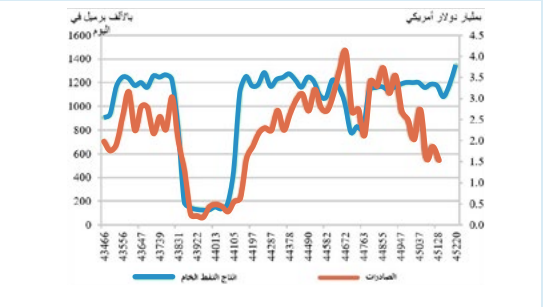

المصدر: أوبك ، وصندوق النقد الدولي.

الرسـم البيانـي 10: قطـاع النفـط: زيـادة كبيـرة فـي الإنتـاج ولكـن انخفـاض أسـعار النفـط تسـبب تقلـص عائـدات الصـادرات.

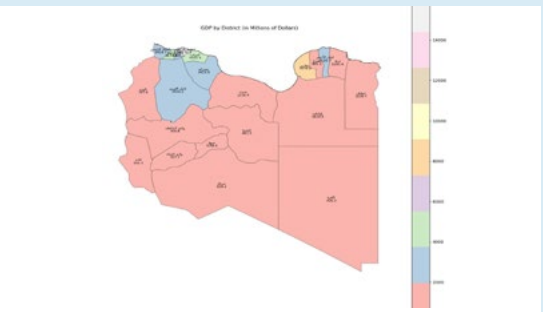

المصـدر: تقديـرات الـذكاء الاصطناعـي مـن برنامـج فيـرس (برنامـج تابـع لوكالـة ناسـا لتقييـم نفـاذ السـكان الـى الكهربـاء) عبـر قيـاس أضـواء الليـل ومـن مؤشـر الثـروة النسـبية لفيسـبوك

الأكثر تضررا من الفيضانات، أقل من 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

الرسم البياني 11: المواقع الجغرافية لحقول النفط والغاز بعيدة عن المناطق التي غمرتها الفيضانات.

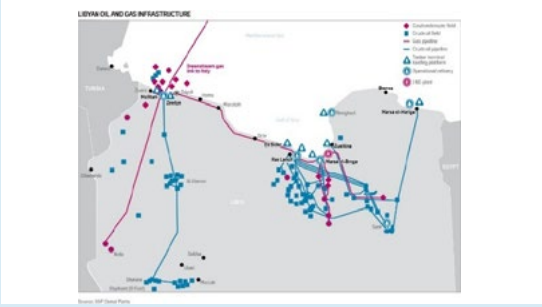

المصدر: ستاندرد آند بورز جلوبال بلاتس

الصندوق 3: الآثار الاقتصادية لعاصفة دانيال: التقييم السريع لاحتياجات الإعمار

تشير تقديرات التقييم السريع لاحتياجات الإعمار إلى أن الأضرار الناجمة عن العاصفة بلغت 1.65 مليار دولار أمريكي، ما يعادل حوالي 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد في عام 2022. تفوقت قطاعات الإسكان والبيئة بنسب أضرار 25.8% و25% على التوالي. بالإضافة إلى ذلك، عانت قطاعات المياه والصرف الصحي والثقافية والتراثية والنقل بنسب أضرار تتراوح بين 9.5% و10.5% و9.7% على التوالي (الشكل 12). وكان التأثير المتفاوت عبر الأقاليم، حيث شكلت مناطق البيضاء وبنغازي ودرنة وشحات وسوسة 85% من الأضرار المسجلة، ممثلة المناطق الأكثر تأثرا (الشكل 13).

الرسم البياني 12: التوزيع الإقليمي للأضرار والخسائر

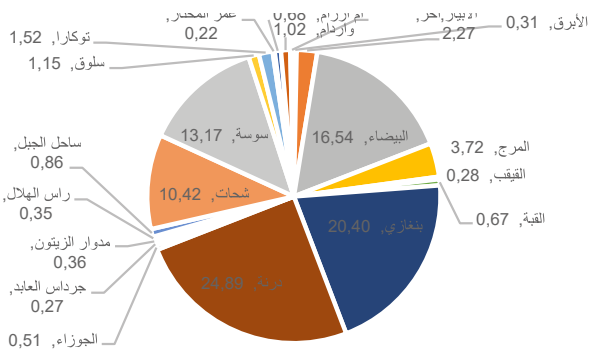

المصدر: تقديرات البنك الدولي استنادا إلى منهجية RDNA

الرسم البياني 13: التوزيع القطاعي للأضرار والخسائر

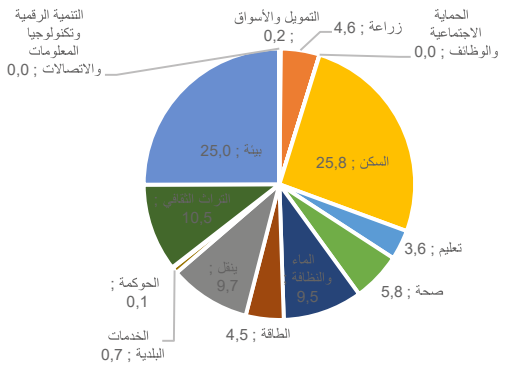

من الجدير بالذكر أن الكارثة لن تؤثر بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي، وسيكون تأثيرها محدودًا على تقديرات النمو الأولية. وفقًا لنموذج التوازن العام القابل للحساب، يتوقع خسارة محتملة بنسبة 0.07% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 نتيجة للرأسمال المتضرر والمفقود. ومع ذلك، في حالة عدم توفر جهود إعادة الإعمار الكافية، يمكن أن تتصاعد هذه الخسارة إلى 0.23% و0.22% من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2024 و2025 على التوالي (الشكل 14).

تمتد آثار الكارثة عبر مختلف القطاعات باستثناء قطاعات النفط والتعدين. وعلى الرغم من أن القيم المضافة لقطاعات غير النفط والتعدين قد تنخفض بأقل من 1% في البداية، إلا أن عدم توفر جهود إعادة الإعمار الفعّالة قد تجعل الآثار أكبر في عامي 2024 و2025، مما يمكن أن يؤدي إلى انخفاض بنسبة 3.5% في قطاع النقل و2% في قطاعات المياه والصحة (الشكل 15).

الرسم البياني 14: التأثير المحدود على الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 والذي يمكن أن يزيد في عامي 2024 و 2025

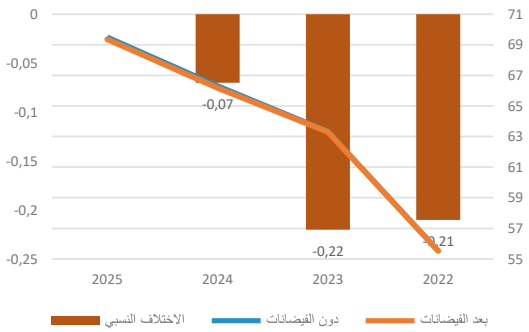

المصدر: حسابات المؤلف باستخدام نموذج CGE.

الرسم البياني 15: تؤثر الفيضانات على جميع القطاعات الاقتصادية باستثناء قطاعي النفط والتعدين

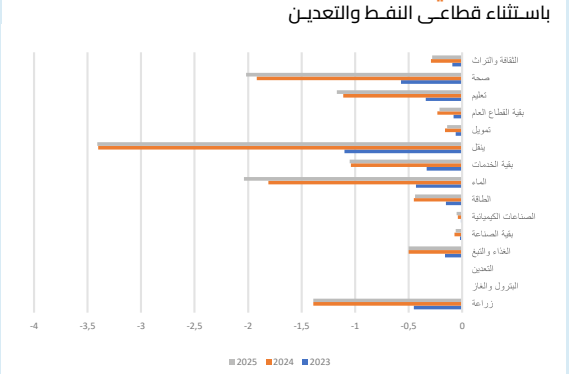

وعند توزيع خسارة الناتج المحلي الإجمالي على أساس الأضرار في كل منطقة مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي قبل الأزمة يظهر تأثيرات متفاوتة. ويواجه الجبل الأخضر انتكاسات كبيرة، حيث يتوقع خسارة 0.8%- في الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023، وتتفاقم إلى 2.5%- في عامي 2024 و2025. ويتوقع المرج انخفاضات أصغر نسبيًا ولكن ملحوظة، حيث يتوقع 0.3%- في عام 2023 و 0.9%- في كليهما 2024 و2025. وتواجه درنة ضغوطًا اقتصادية شديدة، مع أكبر خسائر في الناتج المحلي الإجمالي:

- 1.1% في عام 2023، تليها 3.7%- في كل من عامي 2024 و2025. وفي الوقت نفسه، تتوقع بنغازي انخفاضات طفيفة نسبيا، مع 0.1%- في عام 2023 و 0.3- % في عامي 2024 و2025.

الجدول 1: خسارة الناتج المحلي الإجمالي حسب المنطقة (الاختلاف النسبي مقابل سيناريو العمل المعتاد)

	2023	2024	2025
الجبل الأخضر	-0.8	-2.5	-2.5
المرج	-0.3	-0.9	-0.9
بنغازي	-0.1	-0.3	-0.3
درنة	-1.1	-3.7	-3.7

المصدر: تقديرات البنك الدولي استنادًا إلى منهجية RDNA ونموذج CGE.

تراجع التضخم تدريجيا وفقا للإحصاءات الرسمية في طرابلس، حيث وصل إلى 2.1 في المائة بحلول أغسطس 2023 على أساس سنوي، بانخفاض عن ذروته 5.7 في المائة في مارس 2022 (الرسم البياني 16). في عام 2022 ، كان التضخم مدفوعا بارتفاع أسعار المواد الغذائية وانعدام الأمن وتأثيرات تخفيض قيمة العملة. مع ذلك، فقد ساهم التحسن النسبي في الوضع الأمني وعملية إعادة التوحيد النقدي في هذا التراجع. لوحظ تباطؤ الأسعار في جميع المناطق. ويشير التباين في سلة الإنفاق الدنيا، وفقا لمبادرة ريتش [7]، إلى تضيق فجوات الأسعار بين المناطق (الرسم البياني 17)

قد تؤدي الفيضانات إلى رفع أسعار المواد الغذائية والسلع الأساسية في منطقتي الجبل الأخضر ودرنة بسبب تعطل سلاسل التوريد جراء الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية. وفقا للأمم المتحدة، اعتبارا من 10 أكتوبر، استقرت الأسعار في الغالب عند مستوى أعلى في المناطق المتضررة، باستثناء البيض. ولا يزال 50 في المائة من الأسر يبلغون عن مشاكل تتعلق بإمكانية النفاذ والقدرة على تحمل التكاليف وتوافر السلع الأساسية. كما تم الإبلاغ عن اضطراب في الأسواق المحلية والأنشطة الاقتصادية. يمكن النفاذ إلى الخدمات المصرفية مجددا، ولكن الحد الأقصى للسحب النقدي يقتصر على متوسط مبلغ 3000 دينار ليبي (حوالي 610 دولارات أمريكي) شهريا.

الرسم البياني 16: المواقع الجغرافية لحقول النفط والغاز بعيدة عن المناطق التي غمرتها الفيضانات.

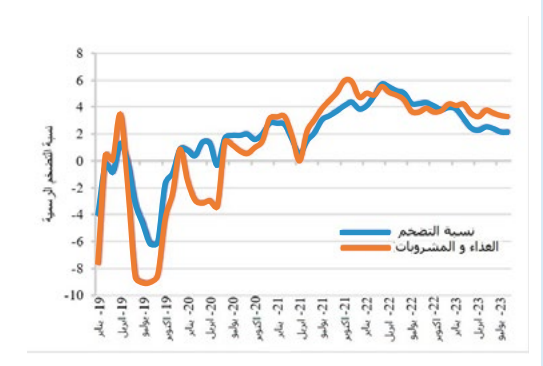

المصدر: ستاندرد آند بورز جلوبال بلاتس

7 REACH هي مبادرة مشتركة بين مبادرات IMPACT وACTED وبرنامج الأمم المتحدة للتطبيقات الساتلية التشغيلية (UNOSAT).

الرسم البياني 17: :ملاحظة تراجع التضخم في جميع المناطق في عام 2023

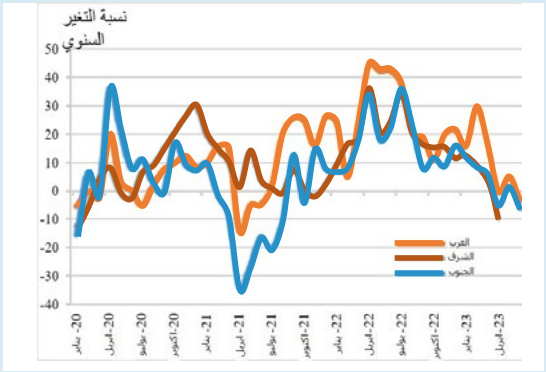

المصدر: مبادرة ريتش وحسابات موظفي البنك الدولي.

ملاحظة: يتم قياس الأسعار من خلال متوسط تكلفة سلة الانفاق الأدني. ويعد هذا النظام الحد الأدنى من الضروريات الشهرية المعدلة للأسرة الليبية المكونة من 5.2 شخص، بما في ذلك 18 مادة غذائية وخمسة مواد غير غذائية ووقود للطهي. يمثل هذا العتبة النقدية المطلوبة لتلبية هذه الاحتياجات الأساسية. تم تتبع ذلك منذ يناير 2018.

ساهمت عملية إعادة توحيد مصرف ليبيا المركزي في تخفيف نقص السيولة. شهد الاقتصاد الليبي أزمة سيولة هيكلية منذ الأزمة الاقتصادية في عام 2014. كان سببها نفص الثقة العامة في النظام المصرفي ونقص العملة الأجنبية، حيث انخفض إنتاج النفط بسبب تجدد الصراع. قام مصرف ليبيا المركزي بتقييد توزيع النقد في البلاد، مما يعني أن أصحاب الحسابات المصرفية الليبية لا يمكنهم النفاذ إلا إلى جزء بسيط من رواتبهم. في الوقت نفسه، كان النفاذ إلى العملات الأجنبية بسعر الصرف الرسمي محدودا للغاية، مما أدى بعد ذلك إلى توسيع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازي. كجزء من عملية إعادة التوحيد ولتخفيف نقص السيولة، قام مصرف ليبيا المركزي في طرابلس بتوفير السيولة للبنوك التجارية في المنطقة الشرقية مقابل ضمانات يحتفظ بها في فرع مصرف ليبيا المركزي الشرقي. وبالمثل، ساعد تخفيض قيمة العملة على تخفيف متطلبات الضمان النقدي لإصدار خطابات الاعتماد من مصرف ليبيا المركزي من نسبة 100 إلى 30 في المائة. ساهمت كل هذه العوامل، بالإضافة إلى تخفيض قيمة العملة والأمن النسبي في نمو السيولة منذ الربع الأخير من عام 2022. في هذا السياق، نما مؤشر M2 بنسبة 15.6 في المائة ونمت العملة خارج النظام المصرفي بنسبة 21 في المائة بحلول سبتمبر 2023 (على أساس سنوي) (الرسم البياني 18).

يمثل النقد خارج النظام المصرفي حوالي 32 بالمائة من السيولة خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2023. مع ذلك ، لا يزال الائتمان منخفضا عند حوالي 13 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022، مما يعكس ضعف تطورالقطاع المالي في ليبيا.

الرسم البياني 18: نمو المعروض النقدي والعملة خارج النظام المصرفي في عام 2023.

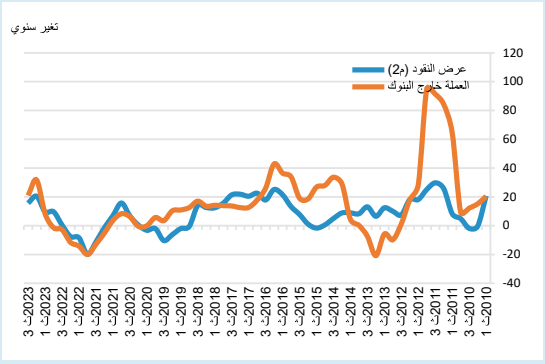

المصدر: مصرف ليبيا المركزي طرابلس.

القطاع الخارجي

يتراجع فائض الحساب الجاري في عام 2023 بسبب انخفاض أسعار النفط والغاز. بلغ فائض الحساب الجاري 26.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 مع ارتفاع من 13.3 في المائة في عام 2021 و ناقص 9.5 في المائة عن عام 2020 (الرسم البياني19). مع ذلك، خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2023 ، انخفضت عائدات التصدير بنسبة 21 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض أسعار النفط (الرسم البياني 20). كما انخفضت الواردات بنسبة 14 في المائة لنفس الفترة. في وقت سابق من عام 2023، أعلنت حكومة الاستقرار الوطني عن ضبط جزء من عائدات النفط والتي تتجاوز 130 مليار دينار ليبي (26.6 مليار دولار أمريكي) بدعوى منع الفساد وتأمين الأجور والخدمات العامة في المنطقة الشرقية. تتمتع ليبيا بوضع احتياطي مريح من النقد الأجنبي، حيث بلغ 82 مليار دولار أمريكي اعتبارا من نهاية عام 2022، وهو ما يقرب ضعف ناتجها المحلي الإجمالي وما يعادل 58 شهرا من الواردات.

تعمل السلطات الليبية على زيادة استثمارات قطاع الغاز للاستفادة من الطلب المتغير في أوروبا. على الرغم من أن ليبيا تصدر حاليا حوالي 7 ملايين متر مكعب من الغاز يوميا إلى الاتحاد الأوروبي (المتوسط لعام 2023) إلا أنها تمثل أقل من 1.2 في المائة من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز (اعتبارا من أغسطس 2023). وتخطط ليبيا لمضاعفة إنتاج الغاز لتلبية الاحتياجات المحلية وتوسيع صادراتها نحو الاتحاد الأوروبي. في يناير 2023، وقعت المؤسسة الوطنية للنفط اتفاقية بقيمة 8 مليارات دولار مع شركة إيطالية لتطوير حقلي غاز بحريين. في أغسطس 2023، حصلت شركة إيطالية أخرى على عقد بقيمة 910 مليون يورو (961 مليون دولار أمريكي) لتحديث حقل غاز بحري قائم. وتكمل هذه المشاريع مشروع غاز غرب ليبيا الذي بلغ ذروته في عام 2015. بلغت صادرات ليبيا من الغاز 1.9 مليار دولار (حوالي 4.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2021. وتهدف المشاريع الجديدة إلى زيادة إنتاج الغاز والقدرة التصديرية من خلال تطوير حقول جديدة وتحسين الحقول الموجودة.

الرسم البياني 19: زيادة رصيد الحساب الجاري وصافي الاحتياطيات الرسمية بشكل كبير في عام 2022.

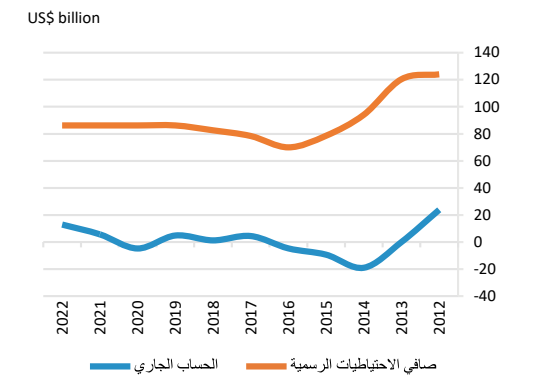

المصدر: بيانات مصرف ليبيا المركزي.

الرسم البياني 20: انخفاض أسعار النفط وانخفاض فائض الميزان التجاري خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2023.

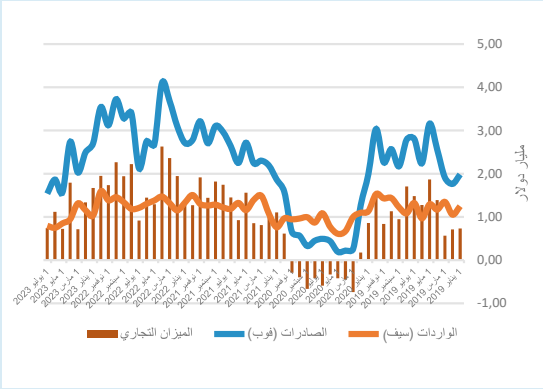

المصدر: إدارة الإحصاءات التجارية، بيانات صندوق النقد الدولي.

المالية العامة

تملك السلطات المتنافسة في الشرق والغرب ميزانيات سنوية منفصلة. منذ عام 2021، لم تتم الموافقة على ميزانية حكومة الوحدة الوطنية من قبل مجلس النواب، على الرغم من تمويلها بالكامل، وتم إنفاقها على أساس قاعدة 12/1 من اعتمادات السنة المالية السابقة. من ناحية أخرى، تم اعتماد ميزانية لحكومة الاستقرار الوطني لعامي 2022 و 2023، لكنها تفتقر إلى النفاذ إلى الحسابات الحكومية في مصرف ليبيا المركزي. تغطي حكومة الوحدة الوطنية رواتب موظفي القطاع العام، بما في ذلك الذين يعملون في المناطق الخاضعة لسيطرة حكومة الاستقرار الوطني ولكنها لا تملك سلطة للاستثمار العام بموجب اتفاق برلين الذي أنشأها كهيئة حكم انتقالية و معظم هذه النفقات كانت في غالبيتها استجابة للضغوطات السياسية. تم تعليق التمويل الحكومي طويل الأجل و يشمل ذلك التمويل الوطني والمحلي على حد سواء كدعم احتياجات مثل تطوير البنية التحتية وصيانتها التي توقفت (مراجعة القطاع المالي في ليبيا (2020). كما توفر حكومة الوحدة الوطنية الوقود مدعوما بنسبة كبيرة و بسعر موحد في جميع أنحاء البلاد.

كان المصرف المركزي يمول عجز حكومة الوحدة الوطنية، وتم ذلك من خلال تقديم دفعات مسبقة. وقدم مصرف ليبيا المركزي دفعات مسبقة تعادل نحو خمس إيرادات الميزانية المقدرة، بشرط أن تسدد في نهاية السنة المالية. في السنوات الأخيرة، لجأت الحكومة إلى التمويل النقدي لتغطية العجز عند تجاوز النفقات لعائدات النفط.

حققت حكومة الوحدة الوطنية فائضا ماليا يعادل 1.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2023 (الرسم البياني 21). و مقارنة بالأشهر التسعة الأولى من عام 2022، نما الإنفاق الرأسمالي والأجور والرواتب بنسبة 16.5 و 32.4 في المائة على التوالي. فاق هذا النمو سرعة عائدات المحروقات التي زادت بنسبة 9.8 في المائة. و ترجع الزيادة في الإنفاق الرأسمالي أساسا إلى مخصصات من خارج الميزانية لكل من المؤسسة الوطنية للنفط وشركة جيكول التي تمثل 78 في المائة من الإنفاق الرأسمالي المبلغ عنه. يمكن لهذه السياسة أن تستمر في إحداث أثر طويل الأجل على تنمية البلد (الصندوق 3). في نفس الوقت، إذا تحققت النفقات المعلنة المختلفة، سيكون لفيضانات درنة تأثير مالي كبير. إذ يمكن أن يخفض الفائض ويزيد من النفقات الرأسمالية لصالح جهود الاستجابة والتعافي.

بلغ الدين العام الرسمي في عام 2022 نسبة 70.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. اغلب الدين العام هو دين محلي في حين أن مصدر الإيرادات الرئيسي للبلاد هو عائدات النفط المقومة بالدولار (تصل حاليا إلى حوالي 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ولكنها شديدة التقلب - الرسم البياني 17). بالإضافة إلى ذلك، في عام 2022، كانت الحكومة مدينة أيضا بنسبة 90.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للمصرف المركزي كجزء من الدفعات المسبقة من البنك المركزي إلى حكومة الوحدة الوطنية. ويعادل هذا خمس إيرادات الميزانية المقدرة كما يتعين سدادها في نهاية السنة المالية. وفي نفس الوقت، وفقا لتدقيق صندوق النقد الدولي لعام 2023، لا تعتبر المديونية الحكومية للبنك المركزي الليبي دينا قياسيا لأنها مقومة بالعملة المحلية، ولا تحمل أي فائدة كما لا ترتبط بجدول سداد، ويمكن الإعفاء عنها باستخدام الإجراءات الإدارية دون أي آثار اقتصادية.

الرسم البياني 21: حققت حكومة الوحدة للوطنية خلال الأشهر التسعة الأولى من 2023 فائضا ضريبا

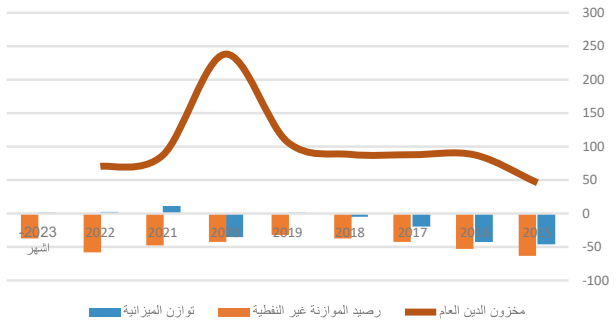

المصدر: وزارة المالية، مصرف ليبيا المركزي

الصندوق 4: أهمية تخطيط الاستثمار العام

ووفقا للتقييم الذي أجراه الفريق الدولي المعني بالأزمات، نجمت مأساة درنة عن نقص الاستثمار ونقص صيانة البنية التحتية الأساسية. كانت النفقات الرأسمالية بمثابة الضابط الفعلي للتغيرات في عائدات النفط. وعلى هذا النحو، يعتبر الاستثمار العام في ليبيا بشكل عام وفي المنطقة بشكل خاص متقلبا للغاية ويصعب التخطيط له. والواقع يملي عدم امكانية خطة إنمائية طويلة الأجل لأي بلد في ظل حالة الصراع هذه.

على مدى السنوات الثلاث الماضية، شهدت البلاد غيابا ملحوظا لميزانية التنمية، التي تستخدم عادة كمصدر تمويل لمبادرات البنية التحتية الحيوية. و أدى هذا الفراغ إلى

غياب مخصصات للمشاريع طويلة الأجل ذات الدور الأساسي في تعزيز التنمية في المنطقة.

من المهم أن نلاحظ أن كل من الهيئتين الإداريتين لا تتمتعان بشرعية معترف بها تمكنهما من الشروع في وضع خطط كبيرة استشرافية ، مما يزيد من نقص الاهتمام بتطوير البينية التحتية الأساسية.

أبلغت الحكومتان رسميا عن نفقاتهما بموجب الفصل الثالث من الميزانية و الاستثمار العام (الرسم البياني 22). مع ذلك ، يكشف الفحص الدقيق أن جزءا كبيرا من هذه الأموال قد تم توجيهها نحو شركة النفط الوطنية والنفقات المتعلقة بالأمن. وعلى العكس من ذلك، لم يخصص سوى جزء رمزي لمشاريع البنية التحتية. يبدو أن هذه القرارات تتخذ على أساس ارتجالي باستخدام تدابير ذات إشراف ضئيل أو معدوم (صندوق النقد الدولي 2023). بالتالي تفتقر إلى رؤية اقتصادية متماسكة وإلى النظر في الآثار المتوسطة والطويلة الأجل. يمكن أن يؤدي تخصيص صناديق الاستثمار العام إلى تأثيرات متباينة عندما يتم توجيهها نحو قطاع على حساب آخر. و تملك هذه الآثار عواقب واضحة على النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة ومستويات التضخم. كمثال على ذلك ، تبين عملية نمذجة بسيطة للتوازن العام المحسوب أن تخصيص استثمار عام يعادل 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يؤدي إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي بما يعادل 4 في المائة إذا خصص ذلك لمرافق الخدمات العامة (الرسم البياني 23). مع ذلك، إذا تم التخصيص لقطاع البناء، فإنه سيؤدي إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.35 نتيجة لانخفاض معدل العائد على الاستثمار في هذا القطاع وتأثير الازدحام الناتج عن هذا الاستثمار العام. لذلك ، من الضروري اتباع نهج استراتيجي و أكثر تطلعا إلى المستقبل عند الاستثمار في البنية التحتية لتلبية الاحتياجات الأساسية في درنة، بما في ذلك تعزيز التنمية المستدامة في المنطقة.

الرسم البياني 22: تعتبر النفقات الرأسمالية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) كبيرة ولكنها موجهة نحو مؤسسة النفط الوطنية

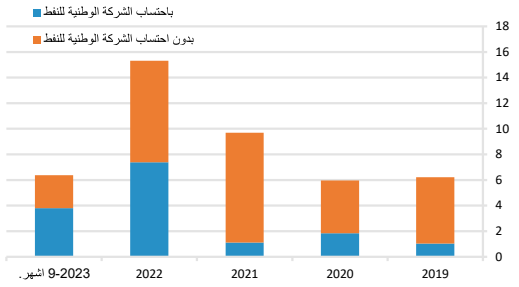

المصدر: محاكات التوازن العام المحسوب

الرسم البياني 23: التأثيرات المتنوعة: كيف تشكل الاستثمارات الخاصة بقطاعات محددة نتائج الناتج المحلي الإجمالي

المصدر: وزارة المالية

التطورات الاجتماعية الأخيرة

ساهمت العاصفة دانيال في زيادة سوء الوضع الاجتماعي الذي يتصف بالهشاشة. فقد أدى الصراع وعدم الاستقرار السياسي على مدى عقد من الزمن إلى زيادة الفقر المتعدد الأبعاد، وتفاقم الفوارق بين المناطق، وزيادة الهشاشة الاجتماعية في البلد. وقعت الفيضانات في واحدة من أفقر المناطق وزادت من الهشاشة عبر أبعاد متعددة.

الفقر والهشاشة

لا يزال الفقر مصدر قلق كبير في ليبيا وخاصة في المناطق المتضررة من الفيضانات. وفقا لمنظمة ريتش 2023، يعيش 7 في المائة من الأسر في البلديات الـ 15 المشمولة تحت خط الفقر الدولي البالغ 2.15 دولار أمريكي في اليوم، كما يعيش 29 في المائة بأقل من 3.65 دولار أمريكي للفرد في اليوم. كما يعيش 13 في المائة من الأسر بدخل أقل من تكلفة سلة الإنفاق الدنيا في بلدياتهم. بلغ معدل الفقر 24 في المائة في درنة قبل العاصفة (الرسم البياني 24).

سيزداد معدل الفقر بعد العاصفة دانيال. إذ فقد الموظفون في القطاع الخاص والعاملون لحسابهم الخاص، الذين يمثلون حوالي 5 في المائة من السكان، وظائفهم ودخلهم. لا سيما في القطاع الزراعي (الذي يمثل 10 في المائة من النشاط الاقتصادي في درنة و 21 في المائة في البيضاء).

الرسم البياني 24: لا يزال الفقر مرتفعا بشكل رئيسي في شرق وجنوب ليبيا

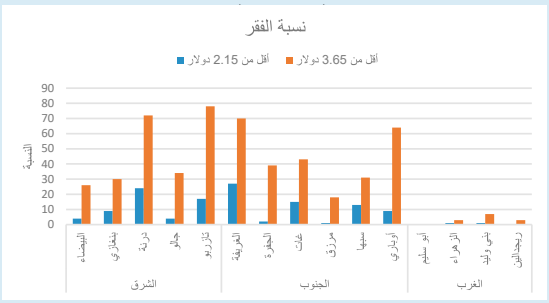

المصدر: مبادرة ريتش (2023).

ارتفع عدد المحتاجين من 359.000 في يناير 2023 إلى 884.000 بحلول 30 سبتمبر 2023. و يحتاج 250,000 شخصا منهم إلى مساعدة إنسانية عاجلة في المقام الأول لمياه الشرب الآمنة ،والدعم النفسي والرعاية الصحية والأدوية في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية والخدمات المصرفية المعطلة والنزوح والمنازل المتضررة. و حتى

قبل الأزمة، كان العديد من الليبيين يكافح لتلبية الاحتياجات الأساسية. حيث تأثر 46 في المائة من الأسر التي شملتها الدراسة خاصة في مجال الصحة (29 في المائة) والغذاء (16 في المائة). بالتالي ، لم تكن هذه الأسر قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية بالأساس في عام 2022، وفقا لتقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات.

في غياب شبكات الأمان الاجتماعي الحديثة، تستخدم الأسر المعيشية استراتيجيات مختلفة للتكيف. وتشمل هذه الاستراتيجيات العمل في وظائف إضافية واستنفاذ المدخرات واقتراض الأموال وبيع الأصول وخفض الإنفاق على المواد الأساسية غير الغذائية والرعاية الصحية. في بنغازي ودرنة ، باع 13 إلى 9 في المائة من الأسر على التوالي ،د ممتلكاتهم (الرسم البياني 25) في عام 2023 لتغطية احتياجاتهم المالية الحالية.

الرسم البياني 25: تستخدم نسبة كبيرة من الأسر استراتيجية التكيف مع طروف العيش أو الطوارئ لتغطية احتياجاتها الأساسية.

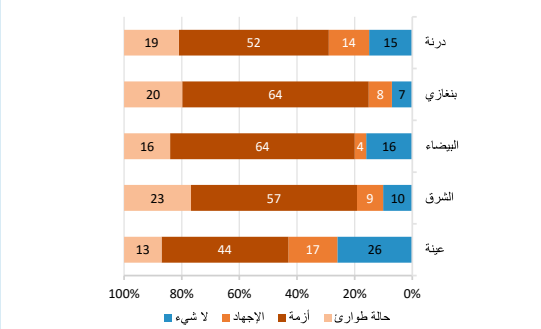

المصدر: مبادرة ريتش (2023).

ملاحظة: يقيس مؤشر استراتيجية التكيف مع سبل العيش الاستراتيجيات التي تستخدمها الأسرة عندما لا تستطيع تلبية الاحتياجات الأساسية بسبب عدم كفاية الدخل في أوقات الضغط ؛ يشير المؤشر إلى قدرة الأسرة على التكيف. و يتمثل المؤشر في مجموع مستوى الضغط على كل آلية تكيف فردية (مدى التأثير السلبي على أفراد الأسرة). تشير الدرجة الأعلى إلى الاستخدام المكثف لاستراتيجيات مواجهة طروف العيش السلبية.

بسبب الكارثة ، لم تعد حتى هذه الآليات متاحة. ما أدى إلى زيادة ديون الأسر. تم تقييم 15 بلدية من قبل منظمة ريتش (2023) ، و أبلغ 35 في المائة من الأسر عن ديون تجاه الأصدقاء أو العائلة أو أصحاب العمل (الرسم البياني 26). وكان التداين أساسا لتغطية نفقات الرعاية الصحية (46 في المائة) ونفقات الطعام (40 في المائة) والاحتياجات الأساسية الأخرى (47 في المائة). تتمركز نسبة الأسر ذات الديون الأكبر في الشرق. لا سيما في البيضاء ودرنة ، حيث تكبد 51 و 50 في المائة من الأسر على التوالي ديونا في الأشهر الثلاثة السابقة لجمع البيانات (ريتش ، 2022).

الرسم البياني 26: لتداين الليبيين لتلبية احتياجاتهم الأساسية بشكل رئيسي من الأصدقاء والعائلة

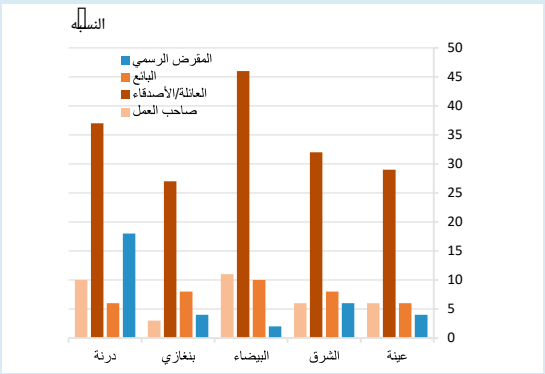

المصدر: مبادرة ريتش (2023).

يتمتع السكان الليبيون بالأمن الغذائي نسبيا. مع ذلك يمكن للعاصفة دانيال أن تحدث بعض الضغوطات في المناطق المتضررة. وفقا لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ، وعلى الرغم من أن نسبة صغيرة من الأراضي التي غمرتها الفيضانات هي أراض زراعية ، إلا أن التأثير على الأنشطة الزراعية يمكن أن يكون كبيرا نظرا للضرر المحتمل لشبكات الري وتوافر مياه الري (مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 2023).

علاوة على ذلك ، فإن الجربان السطحي الهائل للرواسب والحطام والملوثات التي تصل إلى عدة كيلومترات قبالة الساحل سيكون له تأثير سلبي على قطاع صيد الأسماك.

الخدمات الصحية

أدى التهالك ونقص الصيانة إلى إعاقة النفاذ إلى الخدمات الصحية الجيدة. وفقا لمنظمة الصحة العالمية ، يعمل 51 في المائة من المرافق الصحية بصفة جزئية أو يتوقف عن الخدمة .و يعد نقص التمويل والمعدات والموظفين من الأسباب الرئيسية للوظائف الجزئية للقطاع. وفقا لما ذكرته منظمة ريتش، فإن الأسر التي تحتاج إلى الرعاية الصحية لم تتمكن من النفاذ إليها بسبب انخفاض الجودة (43 في المائة) ونقص الأدوية (43 في المائة) وارتفاع التكلفة (32 في المائة).

أثرت العاصفة دانيال على المرافق الصحية في المنطقة الشرقية. ووفقا لتقييم منظمة الصحة العالمية ، فإن 6.1 في المائة من مرافق الرعاية الصحية الأولية و 12 في المائة من المستشفيات لا تعمل. ويشمل هذا أكثر من نصف المرافق الصحية في المناطق المتضررة ، بما في ذلك المناطق الحيوية مثل درنة التي لا تشتغل أو تعمل جزئيا . وفقا لتقييم أجرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ، قد تضرر مركز التطعيم في تكنيس ومستشفى المخيلي الريفي ومستشفى البياضة الريفي بشكل كبير. مع تلف جميع المعدات. مما جعلها خارج الخدمة. كان التأثير واضحا بشكل خاص في مرافق الرعاية الصحية الأولية ومراكز التطعيم ، حيث كانت معدات التبريد إما مغمورة بالمياه أو بدون كهرباء لأكثر من ثلاثة أيام. وقد أدى ذلك إلى إلحاق الضرر باللقاحات مما قد يزيد من خطر حدوث أمراض يمكن الوقاية منها باللقاحات. ووفقا لمنظمة الصحة العالمية ، فقد 111 عاملا صحيا حياتهم بسبب الفيضانات.

التعليم

كان نظام التعليم الليبي يعتبر النظام الأقل أداء بين 144 دولة مشمولة بمؤشر التنافسية العالمي في عام 2015 (الرسم البياني 27). و وفقا لتقييم الاحتياجات التعليمية المشترك لعام 2022 ، فإن نقص المعدات الأساسية مثل أجهزة الكمبيوتر والمقاعد والمختبرات والتأخير في توريد الكتب و الأدوات المدرسية هي عوامل رئيسية تؤثر سلبا على جودة التعليم. كما لا يتلقى المعلمون أي تدريب إضافي ويفتقرون إلى فرص التطوير المهني المستمر. ويعتبر المنهج التعليمي الليبي الحالي قديما ويفتقر إلى الاتساق والوضوح في الدروس والمناهج المدرسية.

أضافت العاصفة دانيال عبئا إضافيا على نفاذ الليبيين إلى خدمات التعليم في المناطق المتضررة. وفقا لوزارة التعليم، تأثرت 117 مدرسة من أصل 447 مدرسة بالفيضانات و تعرضت 44 منها لأضرار جسيمة ودمرت 4 منها في البلديات المتضررة. كما تضررت 73 مدرسة جزئيا أو أصبحت غير صالحة للتدريس بسبب الطين والحطام. كما أعيد توجيه العديد من المدارس لإيواء النازحين. وسيكون لارتفاع مستويات النزوح آثار كبيرة وطويلة الأجل على جودة التعليم والتعلم في المدارس. حيث تواجه الفصول

الدراسية اكتظاظا أكبر. خصصت حكومة الوحدة الوطنية 92 مليون دينار ليبي (19 مليون دولار أمريكي) لإعادة تأهيل وإعادة فتح 117 مدرسة.

الرسم البياني 27: جودة نظام التعليم في ليبيا من أدنى المستويات على مستوى العالم

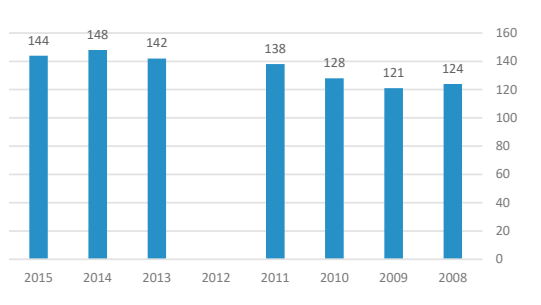

المصدر: مؤشر التنافسية العالمية.

المياه والصرف الصحي

أدى نفص الاستثمار والهجمات العشوائية على البنية التحتية للمياه إلى تعطيل توفير مياه الشرب المأمنة. كما أدى ذلك إلى إغلاق مؤقت للعديد من محطات المياه. مما أثر على نفاذ الأسر الى الماء. وفقا لمبادرة ريتش، لم يتمكن 9 في المائة من الأسر من الحصول على المياه لمدة أسبوع، ونادرا ما يحصل 13 في المائة على المياه. كما تفتقر العديد من الأسر إلى المياه الكافية للتنظيف (14 في المائة) أو النظافة الشخصية (14 في المائة) أو الشرب (12 في المائة). بدلا من ذلك، تعتمد العائلات على المياه المعبأة في قوارير (58 في المائة) والشبكة العامة (31 في المائة) كمصادر رئيسية لمياه الشرب. أما في المنطقة الغربية، اعتمدت جميع الأسر التي شملتها الدراسة الاستقصائية على المياه المعبأة في قوارير. بينما في الجنوب ، يستخدم 9 في المائة الصنابير العامة أو الأنابيب لسد احتياجاتهم من مياه الشرب.

شكلت الأضرار الناجمة عن العاصفة والتي لحقت بالبنية التحتية للمياه والصرف الصحي مخاطر بيئية وصحية جسيمة. و قد كانت البنية التحتية في المنطقة متوترة بالفعل من قبل. مع توقف محطة تحلية المياه في درنة عن العمل حتى قبل وقوع الكارثة. أثر الدمار على شبكات المياه وأنظمة الصرف الصحي والآبار التي تزود مدن متعددة. أفادت اليونيسف (2023) تعطل نصف آبارها البالغ عددها 18 بئرا في درنة. وأن الأضرار الجسيمة التي لحقت بنظام الصرف الصحي أثارت مخاوف بشأن تلوث المياه الجوفية والأمراض المنقولة بالمياه. واجهت المرج فيضانات المجاري وتعرضت سوسة لانسداد مياه الصرف الصحي بسبب الرواسب. بالإضافة إلى ذلك ، غرقت محطة معالجة مياه الصرف الصحي في البيضاء في مياه الفيضانات، مما أدى إلى مزيج من مياه الصرف الصحي ومياه الفيضانات. و تسبب ذلك في أضرار للمعدات والمرافق الحيوية.

النفاذ إلى الكهرباء

أدى النزاع المسلح ونقص التمويل العام إلى إلحاق أضرار جسيمة بالبنية التحتية للكهرباء مع انقطاع توزيع الكهرباء. أبلغت الأسر الليبية التي شملها الاستطلاع والتي تحصل على الكهرباء بشكل أساسي من الشبكة العامة عن انقطاع التيار الكهربائي بمقدار 6.3 ساعات يوميا خلال الأسبوع السابق لجمع البيانات (ريتش 2022) بسبب ارتفاع الطلب ونقص العرض. تعتبر مدة انقطاع التيار الكهربائي أكثر أهمية

في المنطقة الغربية حيث وصلت إلى 8.6 ساعات في اليوم. وتعمل الشركة العامة للكهرباء في ليبيا بنشاط على تطوير وتنويع قدرتها على إنتاج الكهرباء. فلأول مرة منذ عقد ، سجلت ليبيا فترة زمنية دون انقطاع التيار الكهربائي خلال صيف عام 2023

التوقعات

في عام 2023، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد بنسبة 14.1 في المائة، محجلتا انتعاشا كبيرا مقارنة بنسبة النمو المسلة سنة 2022 والتي قدرت بنسبة ناقص 1.2 في المائة. و د دعم نمو إنتاج المحروقات القوي النشاط الصناعي (11.3+ في المئة). ومن جانب الطلب ، فإن النمو مدفوع بزيادة بنسبة 10 في المائة في كتلة الأجور الحكومية، مما سيحفز نمو الخدمات بنسبة 18.7 في المائة.

من المتوقع أن ينمو الاقتصاد بوتيرة ثابتة تبلغ 4.7 في المائة في عام 2024 و 4.8 في المائة في عام 2025 (الجدول 2) ، بافتراض أن الصراع والظروف الأمنية وإنتاج النفط لا يزالان مستقرين. بالإضافة إلى ذلك ، من المتوقع أن تؤدي أسعار النفط التي لا تزال مرتفعة نسبيا وإعادة التوحيد المقدمة المحتملة للمصرف المركزي إلى تعزيز النمو. من المتوقع أن يستمر التضخم في الانخفاض بفضل سعر الصرف الموحد والنمو الكافي للسيولة. ومن المتوقع أن ينخفض فائض الحساب الجاري من 21 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 إلى 7.8 و 3.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عامي 2023 و 2024 على التوالي. ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار النفط والواردات القوية المدفوعة بالطلب المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر المرتبط بالنفط. خلال الفترة 2025-2024 ، من المتوقع أن ينخفض الفائض المالي بما يتماشى مع أسعار النفط مع زيادة محتملة في الاستثمار العام.

لا تزال الشكوك ومخاطر التراجع قائمة ، بما في ذلك اشتباكات أغسطس في طرابلس والآثار الاقتصادية العالمية المحتملة خاصة بسبب تباطؤ الاقتصاد الصيني ما يؤثر على سوق النفط. كما يمكن أن تؤدي آثار الصراع في الشرق الاوسط إلى زيادة أسعار الطاقة ما يعود بالنفع على ليبيا. مع ذلك ، يمكن أن تؤدي التوترات الجيوسياسية المتزايدة أيضا إلى تقويض أمن البلاد واستقرارها..

لا تأخذ هذه التوقعات في الحسبان آثار فيضان درنة الأخير. وبالنظر إلى المعلومات الأولية ، من المتوقع أن يكون للكارثة آثار اجتماعية كبيرة. فقد تسبب في أضرار جسيمة للبنية التحتية ما أثر على إمدادات السلع والخدمات الأساسية. قد يؤدي ذلك إلى زيادة الإصابة بالأمراض وانعدام الأمن الغذائي. رغم ذلك ، لم يتأثر

إنتاج المحروقات ، حيث أن حقول النفط بعيدة عن المناطق المتضررة. كما أعيد فتح منافذ التصدير بعد إغلاق قصير. على الرغم من أن القطاع الزراعي يمثل جزءا صغيرا من الناتج المحلي الإجمالي الوطني ، إلا أنه يتمتع بثقل مهم نسبيا في المناطق المتضررة (درنة والبيضاء). ومن المتوقع أن يؤثر فقدان الأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية على السكان المحليين. وربما أيضا على المهاجرين واللاجئين. أعلنت الحكومة بسرعة عن تخصيص 2 مليار دينار ليبي (447 مليون دولار أمريكي) لإعادة الإعمار. بالإضافة إلى ذلك، يتم النظر إلى برنامج تحويل نقدي طارئ.

إذا تمت إدارة إعادة الإعمار بفعالية، فإن إعمار درنة وغيرها من المناطق المتضررة يمكن أن تحفز مرحلة التنمية التحويلية في ليبيا. وبالنظر إلى المعلومات الأولية ، من المتوقع أن يكون للكارثة آثار اجتماعية كبيرة. فقد تسبب في أضرار جسيمة للبنية التحتية ما أثر على إمدادات السلع والخدمات الأساسية. قد يؤدي ذلك إلى زيادة الإصابة بالأمراض وانعدام الأمن الغذائي. رغم ذلك ، لم يتأثر

إنتاج المحروقات ، حيث أن حقول النفط بعيدة عن المناطق المتضررة. كما أعيد فتح منافذ التصدير بعد إغلاق قصير. على الرغم من أن القطاع الزراعي يمثل جزءا صغيرا من الناتج المحلي الإجمالي الوطني ، إلا أنه يتمتع بثقل مهم نسبيا في المناطق المتضررة (درنة والبيضاء). ومن المتوقع أن يؤثر فقدان الأراضي الصالحة للزراعة والموارد المائية على السكان المحليين. وربما أيضا على المهاجرين واللاجئين. أعلنت الحكومة بسرعة عن تخصيص 2 مليار دينار ليبي (447 مليون دولار أمريكي) لإعادة الإعمار. بالإضافة إلى ذلك، يتم النظر إلى برنامج تحويل نقدي طارئ.

إذا تمت إدارة إعادة الإعمار بفعالية، فإن إعمار درنة وغيرها من المناطق المتضررة يمكن أن تحفز مرحلة التنمية التحويلية في ليبيا. وقد يعزز ذلك النمو الاقتصادي ويغري المستثمرين المحليين والعالميين ويعزز مشاركة القطاع الخاص و الخدمات العامة في المناطق الفقيرة ويقلل من عدم المساواة الجهوية ويكون بمثابة نموذج لجهود إعادة الإعمار على الصعيد الوطني.

الجدول 2: المؤشر الكلي لتوقعات الفقر (التغير السنوي في النسبة المئوية ، ما لم يذكر خلاف ذلك)

المتغيرات	2018	2019	2020	2021	2022e	2023e	2024f	2025f
النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي حسب مؤشر أسعار مستقر	**8.2**	**-11.9**	**-29.8**	**31.4**	**-1.2**	**14.1**	**4.7**	**4.8**
الزراعة	4.3	20.2	-30.1	31.4	10.0	6.8	5.9	6.7
الصناعة	19.5	-10.6	-34.6	45.0	-9.9	11.3	0.6	0.6
الخدمات	-6.8	-15.1	-21.1	11.1	15.0	18.7	10.5	10.2
التضخم (مؤشر أسعار المستهلك)	**13.2**	**-2.2**	**1.4**	**2.8**	**4.6**	**2.4**	**2.4**	**2.4**
رصيد الحساب الجاري (النسبة من الناتج)	**15.8**	**7.4**	**-9.8**	**13.9**	**21.0**	**7.8**	**3.6**	**3.9**
الرصيد الضريبي (النسبة من الناتج)	**-4.8**	**1.2**	**-35.2**	**11.0**	**2.5**	**14.4**	**7.2**	**-1.5**
الإيرادات (النسبة من الناتج)	42.2	59.2	35.4	58.8	59.0	43.9	40.7	37.4
الديون (النسبة من الناتج)	88.3	106.7	238.2	87.0	70.4	54.7	51.2	55.0
الرصيد الأساسي (النسبة من الناتج)	-4.8	1.2	-35.2	11.0	2.5	14.4	7.2	-1.5
نمو انبعاثات الغازات الدفينة (طن متري من ثاني أكسيد الكربون)	8.3	4.2	-11.0	14.4	-4.2	0.8	2.6	2.4
نمو انبعاثات الغازات الدفينة (طن متري من ثاني أكسيد الكربون)	38.7	36.7	28.0	36.0	31.8	31.2	32.4	33.3
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليون دولار أمريكي)	**76,684**	**69,252**	**48,631**	**38,927**	**45,813**	**50,375**	**51,495**	**54,365**

المصادر: البنك الدولي ، الفقر والهشاشة والاقتصاد الكلي ، الممارسات العالمية للتجارة والاستثمار .

ملاحظة = E :تقديرات ؛ = F توقعات ؛ = GHG غازات الدفيئة ؛

= MT Co2e طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون .

المصدر: تقديرات البنك الدولي استنادًا إلى منهجية RDNA ونموذج CGE.

1818 H Street, NW
Washington, DC 20433